الاستعمالات اللغوية الجائزة الخارجة عن الأصل في كتاب المقتضب للمبرد (*)

أ.م.د. أسامة محمد سليم عطية
أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد
كلية الآداب – جامعة قناة السويس

الملخص

يدرس هذا البحث الاستعمالات اللغوية الجائزة الخارجة عن الأصل في كتاب المقتضب للمبرد، وهذه المواضع تتردد كثيرًا عند المبرد ممثلة ظاهرة جديرة بالدراسة، وهي متصلة بفكرة (الأصالة والفرعية) في اللغة، وهي الفكرة التي شُغل بها النحاة، وعكفوا على بيانها في الظواهر النحوية، وما تفرع عنها؛ فهناك اللغة التي تمثل الأصل الذي يضعه النحاة معيارًا يقاس عليه لأسباب منهجية مختلفة، وهناك الجائز الذي يخالف الأصل فيخرج عنه، لكن هذا الخروج لا يقدح في صحته.

ويتناول هذا البحث معايير الأصالة والفرعية عند بعض العلماء القدماء، وعند المبرد بخاصة، وكذلك المواضع اللغوية الجائزة الخارجة عن الأصل في كتاب المقتضب.

الكلمات المفتاحية: المقتضب – المبرد – القياس – الأصل – الفرع – المعيار

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٠) العدد (٤) أبريل ٢٠٢٠**

Abstract:

This research studies the permissible linguistic uses that are out of the base in the book Al -lmuqtadab for Mubrid، and these positions frequent a lot at Mubrid represents a phenomenon worthy of study، and it is related to the idea of (base and Branch) in the language، and it is the idea with which grammarians were occupied، and they worked to clarify it in the grammatical phenomena، and what Branch from it; There is the language that represents the base standard that the grammarians set as a standard against which to be measured for various methodological reasons، and there is the permissible that contradicts the base and deviates from it، but this departure does not criticize its validity.

This research deals with the criteria for base and branch among the ancient scholars، and in the Mubrid in particular، as well as the permissible linguistic positions outside the base in the book among Al -lmuqtadab.

key words: Al-Muktadab - Al-Mubarrad – Sylogism - base - Branch - Criteria

مقدمة:

ويجيب هذا البحث عن الأسئلة: ما المعيار الذي اعتمده المبرد **(ت: ٢٨٦هـ)**[١] في كتابه "**المقتضب**" في الحكم على ظاهرة لغوية ما بالأصالة أو الفرعية؟ وما الأسباب التي دعت المبرد إلى التأكيد على فكرة الأصل؟ وما مواضع الاستعمالات اللغوية الجائزة الخارجة عن الأصل في كتابه "**المقتضب**"؟

وقد اعتمدتُ في هذا البحث المنهجين: الوصفي والتاريخي، وإجراءات التحليل والإحصاء وصولاً إلى مفهومي: **الأصل والفرع**، ومفهوم "**الجائز**" ثم تتبَّعتُ المواضع اللغوية الجائزة التي خرجت عن الأصل في كتاب المقتضب، وتناولتها بالدرس والتحليل،عارضًا هذه المسائل على أقوال العلماء، معتمدًا مصادر متنوعة ومتعددة بتنوع المباحث

وقد اقتضى منهجُ البحث أن تسير خطة البحث على النحو الآتي:

*** مقدمة:**

*** تمهيد:**

*** المحور الأول: المعايير العامة للحكم بالأصالة أو الفرعية**

- معايير الأصالة والفرعية عامة

- الاطراد معيار للأصل
- الأصل يكون فيما يستحقه الشيء بذاته
- الأصل يكون في القاعدة العامة للباب
- الأصل يكون في التجرد من العلامة

- معايير الأصالة والفرعية عند العلماء المتقدمين على المبرد

- عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي **(ت: ١١٧ هـ)** [٢]
- أبي عمرو بن العلاء (ت: **١٥٤هـ)** [٣]
- عيسى بن عمر الثقفي (ت: **١٤٩هـ)** [٤]
- الخليل بن أحمد الفراهيدي **(ت: ١٧٣ هـ)** [٥]
- أبو الخطاب الأخفش **(ت: ١٧٧هـ)** [٦]
- يونس بن حبيب **(ت: ١٨٢هـ)** [٧]
- أبو زكريا الفراء **(ت: ٢٠٧ هـ)** [٨]

- معايير الأصالة والفرعية عند المبرد

المحور الثاني : المواضع اللغوية الجائزة الخارجة عن الأصل في كتاب المقتضب:

- يجوز عدم إثبات ياء المتكلم إذا أضفت اسْما إِلَى اسْم مُضَاف إِلَيك والأصل إثباتها
- يجوز فصل الألف واللام اللتين للتعريف للضرورة الشعرية والأصل عدم الفصل

- يجوز الإدغام في الضاد و الشين على بعد لتراخي مخرجيهما، ويجوز إدغام اللام في النون لقرب مخرجيهما والأصل هو الإدغام في المخارج المتقاربة.
- يجوز نصب الفعل بعد (أو) في كل مَوضِع تكون فيه على معنى "حَتَّى" أو "إِلَّا" والأصل أن تكون عاطفة.
- يجوز استخدام الماضي في باب الجزاء بدلا من المضارع، فيكون دالاً على الاستقبال بمعنى المضارع، والأصل استخدام المضارع في باب الجزاء.
- يجوز الفصل بالاسم بين "إنْ" وما عملت فيه، ويضمر الفعل بينها وبين الاسم والأصل في الجزاء أن يكون بالفعل.
- يجوز على قبح قلب همزة الممدود الأصلية واوًا، والأصل الإبقاء عليها.

*** الخاتمة، ونتائج البحث**

*** ثبت المصادر والمراجع**

تمهيد:

إن الباحث في كتاب "**المقتضب** " **للمبرد (ت: ٢٨٥هـ)** يجد استعمالات لغوية تتردد كثيرًا في طيات هذا الكتاب يصفها المبرد بأنها جائزة **مخالفة الأصل** الذي عدّه المبرد معيارًا تقاس عليه ألفاظ اللغة وتراكيبها. كاشفًا عن بعض طرائق العرب المختلفة في استعمالهم اللغة واتساعهم فيها.

- فكرة الأصل:

إن الباحث في الفكر النحوي عامة غالبًا ما يجده مقرونًا بقضية الأصل والفرع؛ ومفهوم الأصل مفهوم ذهني يختلف حسب جهة النظر، ومذهب النحوي وطريقته في القياس.

والحق أننالا نكاد نطرق بابًا من أبواب النحو إلا وفكرة الأصل ظاهرة

جليةٌ فيه، فكل ظاهرة متجانسة من الظواهر النحوية تُرد غالبًا إلى أصل واحد، فللإعراب أصل، وللبناء أصل، وللعمل النحوي أصل، وللتقدير أصل، وهكذا.

والبحث في أصول النحو هو البحث في أدلة النحو الإجمالية والاستدلال بها. يقول السيوطي في كتابه "**الاقتراح:**" أصول النحو علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدِل"(٩).

والأصل الذي تُردّ إليه الظواهر النحوية، هو ما يُجمِع جمهور النحاةُ عليه غالبًا، فيرون أن لكل ظاهرة لغوية أصلا يجعلونه معيارًا لهذه الظاهرة، وذلك من مثل إجماعهم على أن الإعراب أصل في الأسماء، والبناء أصل في الأفعال(١٠)

غير أن العلماء في كثير من قضايا اللغة لم يتفقوا على معيار واحد لهذا الأصل الذي وُضعت عليه ألفاظ اللغة وتراكيبها، لأسباب منهجية مختلفة؛ منها ما يتصل بالمذهب النحوي الذي ينتهجه العالم، ومنها ما يتصل بطرائق القياس المتباينة بينهم.

وعدم الاتفاق هذا، قد أنتج لنا هذه الاستعمالات التي توصف بالجائزة، وهذه الاستعمالات اللغوية الجائزة تسهم في توسعة اللغة وتنميتها، فتغدو القاعدة النحوية مرنة مطواعة غير خاضعة لقيود تحد من حريتها(١١) فقد تُقبل اللغة بالرغم من كونها غير فصيحة تمامًا، والفارق بين هذه اللغات يكمن في درجة القبول أو الفصاحة، وهذه الدرجة من القبول أو الفصاحة منها ما يتصل بجمع اللغة، أو تحديد البيئة الزمانية، أو البيئة المكانية اللتين تؤثران في درجة قبول اللغة و فصاحتها، ومنها ما يتصل بطريقة النحوي ومنهجه في استقراء كلام العرب؛ فقد يجتمع لعالم لغتان فتكون الضعيفة فيهما هي الضعيفة في نفسه، الشاذة عن قياسه؛ يقول ابن جني: " وقد يمكن في هذا أيضًا أن تكون القليلة منهما إنما قلّت في استعماله لضعفها في نفسه وشذوذها عن قياسه وإن كانتا جميعًا لغتين له ولقبيلته "(١٢)

- أسباب انشغال المبرد بفكرة الأصل والفرع:

وقد انشغل المبرد بفكرة الأصالة والفرعية، وأصل الباب النحوي، والجائز الذي لا يُعد أصلاً، ويعود اهتمام المبرد بأصل القاعدة إلى مذهبه النحوي البصري الذي ينعكس من جهة على اصطلاحاته[١٣] ومن جهة أخرى ينعكس على فكره النحوي الذي يميل إلى التقعيد والقياس، والتأكيد على فكرة الأصل، ووضع المعايير الحاكمة لهذا الأصل، ومن أهمها الاطراد والشيوع الذي اتخذه البصريون معيارًا يقيسون به أحكامهم النحوية.

فالمبرد من أصحابُ القياسِ الذين إن وجدوا بعض الاستعمالات اللغوية لا تتلاءَمَ مع أقيسَتِهم عَدُّوهُ جائزا أو مقبولا إن كان لا يتعارض مع أصل القاعدة، وإلا وصفه بالشذوذ والقبح الذي لا يقاس عليه. يقول الدكتور شوقي ضيف:" وقد تشدد البصريون في اطراد القواعد، وطرحوا الشاذ ولم يعولوا عليه، وكلما اصطدموا به خطَّأوه أو أولوه "[١٤] ويقول الدكتور عبده الراجحي:" البصرة عُرفت في تاريخ النحو بأنها المدرسة التي وضعت أصول القياس النحوي، وأنها كانت تسعي إلى أن تكون القواعد مطردة اطرادًا واسعًا"[١٥]

وقد أفاد البحث من عدد من الدراسات السابقة التي عنيت بفكرة الأصالة والفرعية، غير أنها لم تستقصِ الظاهرة عند العلماء القدماء على نحو تفصيلي، وخصوصًا العلماء الذين وضعوا قواعد النحو العربي وشيدوا بنيانه، وأصلوا للقياس وفكرة الأصل والفرع، ومن بينهم المبرد، و نسوق هذه الدراسات كما يأتي:

- عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠.

تناولت هذه الدراسة المذاهب النحوية: المدرسة البصرية، واختصت بالدرس منها كتابي (الكتاب) لسيبويه، و(المقتضب) للمبرد، والمدرسة الكوفية، واختصت بالدرس منها كتاب (معاني القرآن) للفراء، ثم قدمت فصولا من كتاب (الإنصاف) لأبي سعيد السيرافي، ثم المدرسة البغدادية، واختصت بالدرس منها

كتاب (شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري، ثم المدرسة الأندلسية، واختصت بالدرس منها كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي (١٦)، ثم المدرسة المصرية، واختصت بالدرس منها كتاب (مغني اللبيب) لابن هشام، و(شرح الأشموني على الألفية).

- **تمام حسان، الأصول، دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو – فقه اللغة – البلاغة، دار الثقافة، البيضاء، ط ١، ١٩٨١ م.**

تناولت هذه الدراسة جهود البصريين والكوفيين في التأصيل لقواعد النحو العربي، كما تناولت أدلّة النّحو الإجماليّة الّتي تُبنَى عليها القواعد النّحويّة والصّرفيّة: السماع، والقياس، واستصحاب الحال، وتناولت كذلك جانبًا من فقه اللغةبين الصناعة والمعرفة، وتناولت كذلك علوم البلاغة بين الاصناعة والمعرفة.

- **حسين محمد محمد حسن، الأصلية والفرعية في النحو العربي، رسالة دكتوراة في الآداب، إشراف: أ.د. طاهر سليمان حمودة – أ.م.د. محمد أحمد محمود حسن – أ.م.د. محمود عثمان أبو سمرة، كلية الآداب جامعة سوهاج، ١٩٨٦ م.**

تناولت هذه الدراسة قضية الأصلية والفرعية بين القدماء والمحدثين، وأدلة النحو الثلاثة (السماع والاستصحاب، والقياس) كما تناولت جانب من العدول عن الأصل، ورد الفرع إلى الأصل، والقواعد التي تسمح برد الفرع إلى الأصل من حيث الحرف والكلمة والجملة، وتناولت أيضا الأصول المرفوضة، كما تناولت أركان القياس الأربعة (المقيس، والمقيس عليه، والعلة، والحكم) كما تناولت الاشتقاق بينالأصلية والفرعية، ثم الأصلية والفرعية في الجانب الصرفي، ثم في الجانب التركيبي النحوي، وانتهت الدراسة بتناول الأصلية والفرعية عند المحدثين.

- إبراهيم أحمد السامرائي، من سعة العربية، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٤م

تناولت هذه الدراسة غير المألوف من قواعد العربية، وقد عرضت نماذج لغوية وردت في الحديث الشريف تخالف المشهور المعروف في قواعد العربية، منها بعض أساليب العربية في الدعاء، وأبنية الأفعال، والجديد من الأفعال، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع،

- يسرية محمد إبراهيم، الأصالة والفرعية في النحو العربي، المكتبة الأزهرية للتراث، الجزيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠ م.

تناولت هذه الدراسة عددا من أبواب النحو بين الأصالة والفرعية، وقد انقسمت إلى ثمانية فصول: الفصل الاول: المصدر والفعل بين الاصالة والفرعية، والفصل الثاني: إعراب المضارع بين الاصالة والفرعية، والفصل الثالث: النكرة والمعرفة بين الاصالة والفرعية والفصل الرابع: المفرد والمثنى والجمع بين الاصالة والفرعية، والفصل الخامس: المذكر والمؤنث والجمع بين الاصالة والفرعية، والفصل السادس: حركات الإعراب والبناء بين الاصالة والفرعية، والفصل السابع: اوجه الإعراب بين الاصالة والفرعية، والفصل الثامن: إعمال الفعل والاسم والحرف بين الاصالة والفرعية.

- حسن خليل الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، ط١، ٢٠٠١م.

عرضت هذه الدراسة لفكرة الأصل والفرع في النحو العربي، وارتباطها بنشأة النحو، كما تدرس الأصل والفرع عند عدد من العلماء من مثل ابن ابي إسحاق الحضرمي، وأثر منهج ابن ابي إسحق في تلامذته، و مناقشة دور الفراء في وضع علم أصول النحو وكذلك الأصل والفرع عند ابن سراج، وعند الزجاجي، وأبي علي الفارسي، وابن جني، وابن الأنباري، والسيوطي.

المحور الأول: المعايير العامة للحكم بالأصالة أو الفرعية

اختلفت المعايير التي تحكم على الظواهر اللغوية بالأصالة أو الفرعية، ونسوق بعضًا منها كما يأتي:

١- الاطراد معيار للأصل :

يبرز المطرد من لغات العرب معيارًا يُقاس عليه، فهناك الظواهر النحوية المطردة التي لا يخرج عنها شيء إلا وُصف بالشذوذ، وذلك من مثل رفع الفاعل و رفع المبتدأ، ونصب المفعول وجر المضاف إليه؛ فالمطرد من كلام العرب هو الذي يصل إلى حد الكثرة شبه المطلقة من كلام العرب هو الأصل المعتمد عند كثير من النحاة، وما خرج على هذا الاطراد يعد شذوذًا لا يقاس عليه

ولهذا لم يعتد ابن السراج **(٣١٦هـ)** صاحب كتاب "**الأصول** " بهذا الشذوذ؛ إذ إنه يرى بأن هذا الشذوذ لا يقدح في اطراد القياس في الباب النحوي. يقول: " ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم: أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفًا مخالفًا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم: أنه شاذ، فإن كان سُمع ممن ترضى عربيته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهبًا ونحا نحوًا من الوجوه أو استهواه أمر غلطه " (١٧)

فابن السراج يرى أن الظواهر النحوية المطردة قد تشذ عنها بعض الاستعمالات اللغوية، لكن هذا الشذوذ لا يعتد به، وإلا بطل أكثر الصناعات والعلوم، فالقياس لديه على الغالب الأكثر، وهو ما يؤكده في موضع آخر بقوله:" **إنما القياس على الأكثر**" (١٨)

فالمطرد الشائع في لغات العرب قد اعتد به النحاة وجعلوه أصلاً ومعيارًا تستنبط منه القاعدة، غير أن اختيار لغة من اللغات واعتمادها أصلاً يقاس

عليه لاطرادها لا يعني قبول هذه اللغة دون غيرها، فما ورد عن العرب حجة وإن لم يكن أصلا يقاس عليه؛ ولذلك وجدنا ابن جني **(٣٩٢هـ)** يضع بابًا في "**الخصائص**" بعنوان:" **اختلاف اللغات وكلها حجة** ". يقول: " فإذا كان الأمر في اللغة المعوّل عليها هكذا، وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها **وأن يُتخير ما هو أقوى وأشيع منها** إلا أن إنسانًا لو استعملها لم يكن مخطئًا لكلام العرب لكنه كان يكون مخطئًا لأجود اللغتين، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعي عليه."[١٩] ويقول أيضًا: " فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه"[٢٠]

إذن فابن جني يُقرّ بتعدد لغات العرب، لكنه **يعتمد الشائع من هذه اللغات**، وهذا الشائع عند ابن جني موصوف بالقوة، وهو الذي يُعد أصلا يقاس عليه، و الضعيف منها لا يُفهم منه أنه ليس بحجة؛ فعلى الإنسان – كما ذكر ابن جني – أن يتخير أقوى اللغتين، غير أنه لو استعمل اللغة الضعيفة لم يكن مخطئًا لكلام العرب.

٢– الأصل ما يستحقه الشيء بذاته :

قد تكون الظاهرة اللغوية أصل دون علة، لأنها اكتسبت الحكم النحوي بما استحقته بذاتها، كقول الجمهور: " **الإعراب أصل في الاسم**"[٢١]؛ أي يستحقه الاسم في ذاته دون سبب أو علة، بخلاف الفعل، فإنه لا يستحق الإعراب بذاته، وإنما لشبهٍ بالاسم؛ كما في الفعل المضارع، وكقولهم: " **الفعل أصلٌ في العمل** " فهو يعمل بذاته دون علة، بخلاف المشتقات، والحروف، فإنها تعمل لعلة موجبة [٢٢].

فالفعل يرفع الفاعل بحق الأصل، أما العامل من الأسماء أو الحروف فيسأل عن علة عمله يقول ابن عصفور: "فما وُجد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله " [٢٣]

٣- الأصل يكون في القاعدة العامة للباب :

وضع علماء النحو الظواهر النحوية المتجانسة في أبواب متعددة، وجعلوا لكل باب قاعدة عامة تمثل الأصل، أو ما يُطلق عليه" **أصل الباب**"[٢٤] أو:"**أم الباب**"[٢٥] حيث درس النحاة أنواع التراكيب، وجعلوا لكل مجموعة متجانسة بابًا خاصًّا بها من مثل:" " كان وأخواتها " و"إن وأخواتها " و"حروف العطف " وغير ذلك.

٤- الأصل يكون في التجرد من العلامة:

جعل النحاة بعض الظواهر اللغوية أصلاً لتجردها من العلامات؛ ذلك لأن الأصل في نظرهم لا يحتاج إلى العلامة؛ فالمذكر أصل، والمؤنث فرع عليه[٢٦]، والمفرد أصل، والمثنى والجمع فرع عليه[٢٧] فالعلامة تجعل اللفظ مركبًا، والبسيط أصلاً للمركب (٢٨) والإيجاب أصلاً، والنفي والنهي فرعًا عليه[٢٩]

فالمجرد من العلامات يمثل الأصل العام، والعلامة دلالة على الخاص؛ فالأصل لا زيادة فيه والعلامة من الزوائد، والأصل بسيط والعلامة دلالة على المركب[٣٠]

وهكذا يتبين أن فكرة الأصل في النحو العربي متباينة المعاني. يقول الدكتور حسن خليل الملخ:" الأصل يطلق ويراد به غير معنى، فقد يراد به الكثير الغالب، وقد يراد به الوجه المتصور نظريًّا، ولا وجود له في الواقع العملي كبعض الأوزان الصرفية، وقد يراد به المعيار الذي تقوم عليه قواعد اللغة، وقد يراد به الحقيقة وغيره من المعاني[٣١]

- معايير الأصل والفرع عند العلماء المتقدمين على المبرد:

إذا أردنا أن نبحث عن فكرة الأصل عند المبرد، فلابد أن نناقش هذه الفكرة عند بعض العلماء المتقدمين عليه من مثل **عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت: ١١٧ هـ)** الذي قيل إنه أول من مد القياس وشرح العلل[٣٢]

وكان يقال: عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم. وفرغ النحو وقاسه، وكذلك **من مثل عيسى بن عمر الثقفي** (ت: **١٤٩هـ**)، و**أبي عمرو بن العلاء** (ت: **١٥٤هـ)** اللذين أخذا النحو عن عبد الله بن أبي إسحاق، ومن هؤلاء أيضًا **أبو الخطاب الأخفش (ت: ١٧٧هـ**)، و**يونس بن حبيب (ت: ١٨٢هـ)** [٣٣]

أما **عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي**(ت: **١١٧ هـ)** فقد استخدم القياس، واعتمد كلام العرب المطرد شاهدًا على الحكم النحوي [٣٤] الذي يثبت عن طريق استقراء كلام العرب [٣٥]

وقد تأثر تلامذة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي بمنهجه في القياس، ومن هؤلاء **عيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء** اللذان تأثرا بمنهجه في القياس على الأكثر. فقد ذكر ابن خلكان أن أبا عمرو بن العلاء قد قيل له: أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله، فقال:لا فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهم حجة، قال:أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات [٣٦]

ومن المتقدمين أيضًا **الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٣ هـ)** الذي كان غاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليله، وكان من تلامذة أبي عمرو بن العلاء وأخذ عنه سيبويه (١٨٠ هـ)، وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل [٣٧]

ومن المتقدمين أيضًا **الفراء** (٢٠٧هـ) الذي اهتم بأصول النحو حتى أن الدكتور أحمد مكي الأنصاري رأى أن الفراء هو واضع علم أصول النحو [٣٨]

وهؤلاء العلماء كانوا يقيسون على الأكثر، ويتخذون من معيار الكثرة أصلا يعتمدونه في الحكم على اللغة، وقد برزت فكرة الأصل أساسًا في القياس عندهم، فكان القياس عماد النحو ودعامته. والأصول النحوية في عصر هؤلاء المتقدمين كانت معنية باستنباط القواعد مما اطرد أو كثر في كلام العرب، وكانت في إطار التطبيق العملي دون نظريات منهجية.

- معايير الأصالة والفرعية عند المبرد:

هناك عدد من المعايير التي اعتمدها المبرد حكمًا على الظاهرة النحوية بالأصالة أو الفرعية المترددة وهذه المعايير تتردد كثيرًا في كتابه "**المقتضب**"، نسوقها كما يأتي:

- معيار الاطراد الكثرة:

يعد معيار الاطراد والكثرة من أهم المعايير التي اتخذها المبرد في الحكم على الظواهر النحوية بالأصالة أو الفرعية، وهذا واضحٌ جليٌ في كثير من مواضع كتابه "**المقتضب**"

وقد ترددت ألفاظ: الاطراد والكثرة والأصل والفرع، و القياس على نحو ملحوظ في كتابه "**المقتضب**"، وهو ما يبينه الجدول الآتي:

م	المصطلح وألفاظه	عدد مرات الورود
١	أصل	٥٦٣
٢	فرع	٦
٣	قياس	٦٩
٤	أقيس	١٥
٥	كثير	٧٥
٦	أكثر	٨٩
٧	اطراد	١
٨	مطرد	٤
٩	يطرد	١
١٠	جائز	١١٢
١١	جواز	١٦
١٢	يجوز	٣٨٥
١٣	جاز	١٦٣
١٤	أجاز	٢٠
١٥	يستجاز	١

وقد ترددت هذه الألفاظ السابقة في مواضع كثيرة في كتاب "**المقتضب**" من مثل:

- "**فإنما القياس على الأكثر** " (٣٩)
- " **لِأَنَّهُ الْبَاب وَالْأَكْثَر وهو الأصل** "(٤٠)
- " **فَهُوَ الْأَكْثَر فِي الْكَلَام** "(٤١)
- " **أما الأقيس وَالْأَكْثَر فِي لُغَات جَمِيع الْعَرَب** "(٤٢)
- " **فَهَذَا قِيَاس مطرد فِيمَا ذكرت لَك** "(٤٣)

وقد وردت هذه العبارات في مواضع متعددة في كتابه "**المقتضب**" من مثل قوله في باب: **(الأَسماء الَّتِي وَقعت على حرفين)**: " **فإنّما الْقيَاس على الأَكثر** "(٤٤)

ويقول أثناء حديثه عن علة الرفع للاسم المنادى المفرد:" فَإِن قَالَ فَهَذَا الْمَرْفُوع فِي مَوضِع مَنْصُوب فَلم لَا يكون بِمَنْزِلَة قَوْلك مَرَرْت بعثمان الظريف لم تتبعه لاسم لِأَن الِاسْم فِي مَوضِع مخفوض... **فالفصل بَينهمَا اطراد الْبناء** فِي كل منادى مُفْرد حَتَّى يصير الْبناء عِلّة لرفعه وَإِن كَانَ ذَلِك الرّفْع غير إِعْرَاب وَلَيْسَ كل اسْم مَمْنُوعًا من الصّرْف... فَمن ذَلِك قَوْله: **(يَا حَكَمُ الوارِثَ عَنْ عَبْدِ الملِكْ... مِيراث أَحْسابٍ وَجُودٍ مُنْسَفِكْ)**(٤٥)

فَهُوَ الْأَكْثَر فِي الْكَلَام وَأما النصب فعلى الْموضع لِأَن مَوضِع زيد مَنْصُوب (٤٦)

ويقول في بيان معنى "**ما**" مبينًا أن الأصل فيها أن تكون اسمًا موصولا بمعنى "الذي" أما الفرع فهو خروجها إلى معنى المصدر. يقول :" فَإِن أردْت ب **(مَا)** معنى الذى، **فَذَاك مَا لَيْسَ فِيهِ كَلَام؛ لِأَنَّهُ الْبَاب وَالْأَكْثَر، وَهُوَ الأَصْل،** وَإِنَّمَا خُرُوجهَا إِلَى الْمصدر **فرع**"(٤٧)

ويقول في باب " **(مَا جَاءَ من هَذَا فِي ذَوَات الْيَاء وَالْوَاو الَّتِي يائتهن وواواتهن لامات)**

في جمع ما **كَانَت الْيَاء وَالْوَاو مِنْهُ فِي مَوضِع الْعين** فَإِن فِيهِ اخْتِلَافا **أما الأقيس وَالْأَكْثَر فِي لُغَات جَمِيع الْعَرَب** فَأن تَقول فِي بَيْضَة بيضات وَفِي جوزة جوزات وَفِي لوزة لوزات "(٤٨)

وهكذا يتبين أن المبرد متأثر بسابقيه من أمثال عبد الله بن أبي إسحاق، وأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي، والخليل، وغيرهم من المتقدمين الذين اعتمدوا المطرد والكثير معيارًا لأصل ألفاظ اللغة وتراكيبها.

– معيار " أصل الباب":

إن فكرة (أصل الباب) من المعايير المهمة التي اتخذها المبرد في الحكم على الظواهر النحوية بالأصالة أو الفرعية(٤٩) **حيث يردّ الظواهر اللغوية إلى أصل واحد، و قاعدة عامة واحدة** لكل باب. يقول المبرد:" **وكل بَاب فاصله شَيْء وَاحِد** ثمَّ تدخل عَلَيْهِ دواخل لاجتماعها فِي الْمَعْنى وَسَنذكر إِن كَيفَ صَارَت أَحَق بالجزاء كَمَا أَن الْألف أحقُ بالاستفهام وَإِلَّا أَحَق بِالِاسْتِثْنَاءِ وَالْوَاو أَحَق بالْعَطْف "(٥٠)

ويقول معللاً ما تنفرد به "**إن" الشرطية و"همزة الاستفهام:**" وَإِنَّمَا احتملت "**إِن**" هَذَا فِي الْكَلَام **لِأَنَّهَا أصل الْجَزَاء** كَمَا تحْتَمل **الْألف** فِي الِاسْتِفْهَام تَقْدِيم الِاسْم فِي نَحْو قَوْلك أزيدٌ قامَ لِأَنَّهَا **أصل الِاسْتِفْهَام**"(٥١)

ويؤكد أن الباب هو الأصل، حين يقول – مثلاً – في باب"**(الْجمع لما كَانَ على ثَلَاثَة أحرف):** "وَمَا كَانَ من الصَّحِيح على فعل فَإِن **بَاب جمعه أَفعَال** نَحْو جمل وأجمال وقتب وأقتاب وصنم وأصنام... فَيخرج إِلَى ضروب من الْجمع مِنْهَا فعلان كَقَوْلِك حمل وحملان وَكَذَلِكَ فعلان كَقَوْلِك: ورل و ورلان **فَأَما الْبَاب وَالْأَصْل فَمَا صدرنا بِهِ وَكَذَلِكَ فعل بَابه أَفعَال** لِأَنَّهُ كَفعل فِي الْوَزْن وَإِن خَالفه فِي حَرَكَة الثَّانِي نَحْو كتف وأكتاف وفخذ وأفخاذ وكبد وأكباد(٥٢)

ويشير إلى أن بعض الظواهر اللغوية ليست من أصل الباب فيقول في باب (مَا يجمع مِمَّا عدَّة حُرُوفه أَرْبَعَة): مَا جمع فِي الْأَسْمَاء على فعلان فنحو

ظليم وظالمان وقضيب وقضبان **فَلَيْسَ من أصل الْبَاب**" (٥٣)

ويقول في باب(هَذَا بَاب مَا كَانَ على ثَلَاثَة أحرف مِمَّا حذف مِنْهُ حرف وَجعل مَكَانَهُ حرف) مؤكدًا فكرة (أصل الباب):" اعْلَم أَن تَصْغِير مَا كَانَ من ذَاك بِحَذْف مَا زيد فِيهِ ورد مَا ذهب مِنْهُ فَأَما مَا كَانَ فِي أَوله ألف الْوَصْل من هَذَا الْبَاب فَإِنَّهَا تسْقط مِنْهُ لعلتين إِحْدَاهمَا لتحريك مَا بعْدهَا لِأَنَّهَا إِنَّمَا دخلت لسكونه وَالْعلَّة الْأُخْرَى إِنَّهَا زَائِدَة **على مَا ذكرت لَك فِي أصل الْبَاب** وَذَلِكَ ابْن وَاسم واست وَاثْنَانِ وَاثْنَتَانِ وَابْنَة تَأْنِيث ابْن تَقول فِي تَصْغِير ابْن: بنيّ لِأَن الذَّاهِب مِنْهُ يَاء أَو وَاو " (٥٤)

ويذكر المبرد فكرة (**أصل الباب**) ذكرًا مباشرًا أثناء حديثه عن المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم في باب: (**مَالا يجوز فِيهِ إِلَّا إِثْبَات الْيَاء**) فيقول:" وَهَذَانِ الاسمان أعنى **يَا ابْن أم وَيَا ابْن عَم** دخلتهما الْعلَّة الَّتِي دخلت فِي قَوْلك هُوَ جاري بَيت بَيت ولقيته كفة كفة وَهَذَا يشْرَح فِي بَاب مَا يجْرِي ومالا يجْرِي، وإجراؤهما على **أصل الْبَاب** فِي الْجَوْدَة على مَا ذكرت لَك قَالَ الشَّاعِر:

يَا ابْنَةَ عَمِّي لَا تَلُومِي واهْجعِي " (٥٥)

فالمبرد يرى أن الأصل في المنادى المضاف إلى (مضاف إلى ياء المتكلم) إثبات الياء، نحو: يا ابنَ أخي، ويا ابن خالي، إلاَّ في (**ابن أُمِّي، وابن عَمِّي**) فتحذف الياء منهما تخفيفا لكثرة الاستعمال، ثم يشير إلى أن **أصل الباب** هو إثبات الياء كما أثبتها الشاعر في قوله"**يَا ابْنَةَ عَمِّي** "

- فكرة الأصالة بالذات:

من المعايير التي اتخذها المبرد معيارًا للأصل أن بعض الظواهر اللغوية تستحق أن تكون أصلاً بذاتها دون علّة، ومن ذلك المذكر الذي عدّه أصلاً متجردًا من العلامة دون أن يذكر لذلك علّة. يقول في تفسير قوله – تعالى – :" {**سيقولون ثَلَاثَة رابعهم كلبهم**} (الكهف /٢٢) : " وَتلك الأولى لَا

يجوز أَن تنصب بهَا لآن الْمَعْنى أحد ثَلَاثَة وَأحد أَرْبَعَة فَتَقول على هَذَا القَوْل هَذَا رَابِع أَرْبَعَة إِذا كَانَ هُوَ وَثَلَاث نسْوَة لِأَنَّهُ قد دخل مَعَهُنَّ فَقلت أَرْبَعَة بالتذكير لِأَنَّهُ **إِذا اجْتمع مُذَكّر ومؤنث جعل الْكَلَام على التَّذْكِير لِأَنَّهُ الأَصْل** وَتقول على القَوْل الآخر هَذَا رَابِع ثَلَاث يَا فَتى لِأَنَّهُ لم يدْخل مَعَهُنَّ "(٥٦)

ويقول المبرد في صرف بعض الأسماء وعدم صرف بعضها في باب **(مَا ينْصَرف ومالا ينْصَرف مِمَّا سميت بِهِ مذكرا من الْأَسْمَاء الْعَرَبيَّة)**:" مَا كَانَ فِيهِ الْهَاء فَإِنَّمَا لحقته / بِنَاؤُه بِنَاء الْمُذكر؛ نَحْو قَوْلك: جَالس؛ كَمَا تَقول: جالسة، وقائم ثمَّ تَقول: قَائِمَة فَإِنَّمَا تخرج إِلَى التَّأْنِيث من التَّذْكِير، **وَالْأَصْل التَّذْكِير** وَمَا كَانَت فِيهِ الْألف فَإِنَّمَا هُوَ مَوْضُوع للتأنيث على غير تذكر خرج مِنْهُ فَامْتنعَ من الصّرْف(٥٧)

وهكذا تصرف بعض الأسماء لأنها تخرج إِلَى التَّأْنِيث من التَّذْكِير، وهذا الخروج يجعلها متصرفة غير ممتنعة من الصرف قريبة من المذكر، في حين أن بعض الأسماء قد وضعت للتأنيث، ولم تخرج من المذكر؛ فامتنعت من الصرف لبعدها عن المذكر.

ففكرة الأصالة إذن موجودة في بعض الظواهر اللغوية دون البحث عن علة هذه الأصالة ؛ لأن بعض الظواهر اللغوية تستحق أن توسم بالأصالة بما استحقته بذاتها. يقول في باب (مَا **يجرى وَمَا لَا يجْرِي / بتفصيل أبوابه وَشرح مَعَانِيه وَاخْتِلَاف الْأَسْمَاء وَمَا الأَصْل فِيهَا؟**): " اعْلَم **أَن التَّنْوِين فى الأَصْل للأسماء** كلهَا عَلامَة فاصلة بَينهَا وَبَين غَيرهَا، **وَأَنه لَيْسَ للسَّائِل أَن يسْأَل: لم انْصَرف الِاسْم؟** فَإِنَّمَا الْمَسْأَلَة عَمَّا لم ينْصَرف: مَا الْمَانِع لَهُ من الصّرْف؟ وَمَا الذى أزاله عَن منهاج مَا هُوَ اسْم مثله؛ إِذْ كَانَا فى الاسمية سَوَاء؟ "(٥٨)

وكما أن المذكر أصل لا يسأل عن علة أصالته، فالمفرد كذلك أصل لا يسأل عن علة أصالته. يقول المبرد في باب **(الْجمع الْمَزِيد فِيهِ، وَغير الْمَزِيد)**:" أما مَا من الْجمع على مِثَال مفاعل، ومفاعيل؛ نَحْو: مصاحف، ومحاريب، وَمَا كَانَ على هَذَا الْوَزْن؛ نَحْو: فعالل، وفواعل، / وأفاعل، وأفاعيل

وكل مَا كَانَ مِمَّا كَانَ لم نذكرهُ على سُكُون هَذَا وحركته وعدده، **فَغير منصرف فى معرفَة وَلَا نكرَة وَإِنَّمَا امْتنع من الصّرْف فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ على مِثَال لَا يكون عَلَيْهِ الْوَاحِد، وَالْوَاحد هُوَ الأَصْل،** فَلَمَّا باينه هَذِه المباني، وتباعد هَذَا التباعد فى النكرَة – امْتنع من الصّرْف فِيهَا، وَإِذا امْتنع من الصّرْف فِيهَا فَهُوَ من الصّرْف فى الْمعرفَة أبعد" (٥٩)

فما كان على الأوزان (فعالل، وفواعل، وأفاعل، وأفاعيل) فهو غير منصرف لأنه جاء على مثال لا يكون عليه الواحد، والواحد هو الأصل، ولا يُسأل عن علة أصالة الواحد، وإنما يُسأل عن علة عدم صرف هذه الأوزان من حيث إنها ابتعدت عن الأصل وهو المفرد.

هكذا يرى المبرد أن التنوين أصل في الأسماء دون البحث عن علة ذلك ؛ فالاسم استحق التنوين بذاته، والتنوين علامة فاصلة بينه وبين غيره ؛ فلا ينبغي للسائل أن يسأل عن علة تنوين الاسم،وإنما يسأل عن علة امتناع بعض الأسماء عن التنوين.

إن هذه المعايير التي اعتمدها المبرد تؤكد انشغاله بفكرة البحث عن الأصل في معظم مواضع كتابه "**المقتضب** " فقد تكرر احتجاجه بلفظة " **الأصل** " في **خمسمائة وثلاثة وستين موضعًا** في حين أن لفظة "**الفرع** " لم تذكر في كتابه "**المقتضب**" سوى **ست مرات فقط؛** لأن الأصل دليل على الفرع، والأصل واحد والفرع كثير، ولذلك كثر عنده الاحتجاج بالأصل مرجعًا الظواهر النحوية إلى أصل واحد فيقول – مثلاً – مؤكدًا فكرة إرجاع الأبواب النحوية إلى أصل واحد : " **وكل بَاب فأصله شَيْء وَاحِد** ثمَّ تدخل عَلَيْهِ دواخل لاجتماعها فِي الْمَعْنى وَسَنذكر إِن كَيفَ صَارَت أَحَق بالجزاء كَمَا أَن الْألف أحقُ بالاستفهام وَإِلَّا أَحَق بِالِاسْتِثْنَاءِ وَالْوَاو أَحَق بالْعَطْف (٦٠)

و يقول في حديثه عن "**إلا**" مشيرًا إلى أصالتها من بين أدوات الاستثناء: " وَهِي حرف الِاسْتِثْنَاء **الْأَصْلِيّ** وحروف الِاسْتِثْنَاء غَيرهَا " (٦١) ويؤكد أن الصرف أصلٌ وعدم الصرف فرع عليه بقوله: " الأَصل فِي الأَشياءِ

أَن تَنْصَرِف " [٦٢] ويشير – مثلاً– إلى أن ألف الوصل ليست أصلاً في الأسماء فيقول : " وأَلف الْوَصْل لَيست **بِأَصل** فِي الأَسماءِ وإِنَّما حقُّها الأَفعال لتصرّف الأَفعال وأَنَّها تقع مسكَّنةَ الأَوائل فِي مَوَاضِع إِسكان ضَرُورَة لَا محَالة"[٦٣]

ويبين أن الأحرف الثلاثة هي أقل الأصول في الأسماء، فيقول: " وَاعْلَم أَنَّ مَا جاءَ من الأَسماءِ على حرفين قَلِيل لأَنَّ **الثَّلَاثَة أَقلّ الأُصول** فيكرهون الْحَذف مِنْهَا إِلاَّ فِيمَا آخِره حرف خفيّ أَو حرف لين فإِنَّهم يستثقلون فِي ذَلِك الحركات"[٦٤] ويوضح أن الرفع هو الأصل، والنصب والجر فرعان عليه بقوله: " كِنَايَة الْمَجْرُور فِي الْكَلَام ككناية الْمَنْصُوب وَذَلِكَ **لأَنَّ الأَصل الرّفْع** وَهُوَ الَّذِي لَا يتمّ الْكَلَام إِلاَّ بِهِ كالابتداءِ وَالْخَبَر وَالْفِعْل وَالْفَاعِل" [٦٥]

ويقول مبينًا الأصل في توجيه اللام الجازمة: " فَاللَّام فِي الْأَمر للْغَائِب وَلكُل من كَانَ غير مُخَاطب نَحْو قَول الْقَائِل قُم ولأقمْ مَعَك فَاللَّام جازمة لفعل الْمُتَكَلّم **وَلَو كَانَت للمخاطب لَكَانَ جيدا على الأَصْل** وَإِن كَانَ فِي ذَلِك أَكثر لاستغنائهم بقَوْلهمْ افعلْ عَن لتفعلْ وَرُوِيَ أَن رَسُول الله قَرَأَ {فَبِذلكَ فَلتَفْرَحوا} بِالتَّاءِ " [٦٦]

ويعلل صرف ما لا ينصرف عند الشعراء بقوله:" وَيجوز لَهُ صرف مَا لَا ينْصَرف **لأَنَّ الأَصل فِي الأَشياءِ أَن تَنْصَرِف** [٦٧]

ويبين الأصل في باب الجزاء قائلاً:" **أَصل الْجَزَاء** أَن تكون أَفعاله مضارعة لِأَنَّهُ يعربها وَلَا يعرب إِلَّا الْمُضَارع [٦٨]

ويبين رأيه في "**إِنْ**" وأنها أصل أدوات الجزاء، فيقول:" وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّ "**إِنْ** " **أَصل الْجَزَاء** لِأَنَّك تجازي بهَا فِي كل ضرب مِنْهُ تَقول إِن تأتني آتِك وَإِن تركب حمارا أركبه ثمَّ تصرفها مِنْهُ فِي كل شَيْء وَلَيْسَ هَكَذَا سائرها [٦٩]

ويضع بابًا عنوانه البحث عن الأصل، وهو باب (مصَادر ذَوَات الثَّلَاثَة على اختلافها **وتبيين الأَصْل فِيهَا**) [٧٠]

ومن انشغاله بفكرة الأصل يجيء انشغاله بفكرة الخروج عن الأصل. يقول في باب: (الْجمع لما كَانَ على ثَلَاثَة أحرف): "وَسَنذكر لم جَازَ أَن يَجِيء على هَذِه الْأَبْنِيَة **الْخَارِجَة عَن الأَصْل** [٧١] يقول في الباب نفسه: "وَسَنذكر كل **مَا خرج من شَيْء من هَذِه الْأَبْوَاب عَن أَصله** إِن شَاءَ الله "[٧٢]

وهكذا يتضح انشغال المبرد بالبحث عن الأصل وإرجاعه الظواهر اللغوية، والأبواب النحوية إلى ذلك الأصل، واعتماده معايير مختلفة لهذا الأصل أهمها المطرد من كلام العرب، والكثير منه، واعتماده القاعدة التي تمثل أصل الباب النحوي، وكذلك رأيه في أن بعض الظواهر اللغوية تستحق أن تكون أصلاً بذاتها دون علّة.

المحور الثاني : المواضع اللغوية الجائزة الخارجة عن الأصل في كتاب المقتضب

ورد في كتاب المقتضب ستمائة وسبعة وتسعون موضعًا للاستعمالات اللغوية الجائزة الخارجة عن أصل ألفاظ العربية و تراكيبها. نورد منها المواضع الآتية:

- يجوز عدم إثبات ياء المتكلم إذا أضفت اسْما إِلَى اسْم مُضَاف إِلَيك والأصل إثباتها:

يقول المبرد في (**بَاب مَالا يجوز فِيهِ إِلَّا إِثْبَات الْيَاء)** :" وَذَلِكَ إِذا أضفت اسْما إِلَى اسْم مُضَاف إِلَيْك نَحْو قَوْلك: يَا غُلَام غلامي وَيَا صَاحب صَاحِبي وَيَا ضَارب أخي، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِك كَذَلِك لِأَنَّك إِنَّمَا حذفت الأول كحذفك التَّنْوِين من زيد فَكَانَ يَا غُلَام بِمَنْزِلَة يَا زيد فَإِذا قلت يَا غُلَام زيد لم يكن فِي زيد إِلَّا إِثْبَات النُّون لِأَنَّهُ لَيْسَ بمنادى فَكَذَلِك يَا غُلَام غلامي، قَالَ الشَّاعِر:

(يَا ابْن أُمِّي ويَا شُقَيِّقَ نَفْسِي... أَنْتَ خَلَّيْتني لِدهْرٍ شَدِيدِ)

فَهَذَا حكم جَمِيع هَذَا الْبَاب وَمَجْرَاهُ أَن تثبت الْيَاء فِي كل مَوضِع يثبت فِيهِ التَّنْوِين فِي زيد وَنَحْوه"[٧٣]

فالمبرد في هذا الموضع يشير إلى أن **الأصل** أن تثبت ياء المتكلم الواقعة موقع المضاف إليه في قولك: **يا غلام غلامي** " فالقياس في هذه الياء ألا تحذف لأن النداء لم يقع على الأم، والياء إنما تحذف إذا وقعت موقعًا يحذف فيه التنوين، وهو أن تتصل بالاسم المنادى، هذا هو القياس.

ثم يذكر المبرد ما يجوز فيه حذف هذه الياء فيقول: "وَأما قَوْلهم **يَا ابْن أم وَيَا ابْن عَم** فَإِنَّهُم جعلوهما اسْما وَاحِدًا بِمَنْزِلَة خَمْسَة عشر وَإِنَّمَا فعلوا ذَلِك **لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَال** أَلا ترى أَن الرجل مِنْهُم يَقُول لمن لَا يعرف وَلمن لَا رحم بَينه وَبَينه **يَا ابْن عَم و يا ابْن أم** حَتَّى صَار كلَاما شَائِعا مخرجا عَمَّن هُوَ لَهُ فَلَمَّا كَانَ كَذَلِك **خففَ** فَجعل اسْما وَاحِدًا **قَالَ الله عز وَجل {يَا ابْن أم لَا تَأْخُذ بلحيتي وَلَا برأسي}** وَلم يكن ذَلِك فِي غير هَذَا إِذْ لم يكن فِيهِ من الِاسْتِعْمَال مَا فِي هَذَا "(٧٤)

وهذا الكلام الذي ذكره المبرد من إجازة حذف ياء المتكلم في قولهم:"**يا ابن أم** " طلبًا للخفة، ولكثرة الاستعمالات أقره بعض العلماء، ومنهم سيبويه الذي يقول في باب (ما تضيف إليه ويكون مضافا إليك قبل المضاف إليه ":" وقالوا: يا ابنَ أمَّ ويا ابنَ عمَّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد، لأن هذا **أكثرُ في كلامهم** من يا ابنَ أبي ويا غلامَ غلامي. وقد قالوا أيضا: يا ابنَ أمِّ ويا ابنَ عم، كأنهم جعلوا الأول والآخر اسما، ثم أضافوا إلى الياء، كقولك: يا أحدَ عشرَ أَقبِلوا. **وإن شئت قلتَ: حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم.** وعلى هذا قال أبو النجم: يا ابنةَ عمّا لا تلومي واعجَعي **واعلم أن كل شيء ابتدأتُه في هذين البابين أولا فهو في القياس**. وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل رحمه الله ويونس عن العرب " (٧٥)

ومضمون هذا الكلام الوارد عند سيبويه يؤكد أن علة حذف الياء هي كثرة الاستعمال، لكنه يؤكّد أن القياس هو ما ابتدأه، وهو إثبات الياء.

وقد أكد صاحب شرح المفصل أن القياس إثبات الياء، لكنها حذفت في هذ الموضع و وبقيت الكثرة دليلاً عليها. يقول:" قرأ ابن عامر وحمزة الكسائي

(يا ابن أمِ) بالكسر ويحتمل أمرين أحدهما أن يكون أضاف **(ابنا)** إلى **(أم)** وحذف الياء من الثاني **وكان الوجه إثباتها** مثل يا غلام غلامي، والوجه الثاني أنهما لما **جعلا كاسم واحد** وأضافهما إلى نفسه حذف الياء وبقيت الكسرة دليلاً كما يفعل بالاسم الواحد نحو:**(يا غلام ويا قوم)** "(٧٦)

وما يعنينا في هذه المسألة أن المبرد يرى **بأصالة بقاء الياء في الموضع** الذي يجيء على مثال " **يا ابن أم** " لكنه يجيز عدم إثبات هذه الياء عند إضافة اسم إِلَى اسْم مُضَاف إليها، والأصل إثباتها

– يجوز فصل الألف واللام اللتين للتعريف للضرورة الشعرية والأصل عدم الفصل:

يقول المبرد في بَاب: **(معرفَة أَلفات الْقطع وأَلفات الْوَصْل وهنّ همزات فِي أَوائل الأَسماءِ والأَفعال والحروف):** " وَمن أَلفات الْوَصْل الأَلف الَّتِي تلْحق مَعَ اللَّام للتعريف، **وَزعم الْخَلِيل أَنَّها كلمة بِمَنْزِلَة قَدْ تنفصل بِنَفسِهَا وأَنَّها فِي الأَسماءِ بِمَنْزِلَة سَوف فِي الأَفعال** لأَنَّك إِذا قلت جاءَني رجل فقد ذكرت منكورا فإِذا أَدخلت الأَلف وَاللَّام صَار معرفَة معهودا وإِذا قلت زيد يأْكل فأَنت مُبْهم على السَّامع لَا يدْرِي أَهو فِي حَال أَكْلِ أَم يُوقع ذَلِك فِيمَا يسْتَقْبل فإِذا قلت سيأْكل أَو سَوف يأْكل فقد أَبنت أَنَّه لما يسْتَقْبل وَلَو احْتَاجَ شَاعِر إِلى فصل الأَلف وَاللَّام لاستقام ذَلِك **وَكَانَ جَائِزا للضَّرُورَة كَمَا يجوز** مثْله فِي سَوف وقلَّما... وعَلى هَذَا قَالَ الشَّاعِر حَيْثُ اضطرّ:

(دَعْ ذَا وعجّلْ ذَا وأَلْحِقْنا بِذَلْ... بِالشَّحْم إِنَّا قد مللْناه بَجَلْ)

ففصل الأَلف وَاللَّام على أَنَّه قد ردّهما فِي الْبَيْت الثَّانِي " (٧٧)

ونفهم من كلام المبرد السابق، أن الخليل يرى بقطع "أل" لوقوف الشاعر عليها ثم ردّها في البيت الثاني. وقد ورد في (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) أن الشاهد في هذا الموضع قول الشاعر: "بذا أل" فحرف التعريف هو "أل" وذلك أن الشاعر وقف عليها ثم أعادها فهذا يدل على قوة اعتقادهم لقطعها وهذا مذهب الخليل (٧٨) ومذهب الخليل أن حرف

التعريف "أل" والهمزة أصلية وهي همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال وكان يعبر عنها "بأل" ولا يقول: الألف واللام، ومذهب سيبويه: أن حرف التعريف "أل" أيضًا ولكن الهمزة عنده زائدة معتد بها في الوضع فحرف التعريف عنده ثنائي [٧٩]

– يجوز الإدغام في الضاد والشين على بعد لتراخي مخرجيهما، ويجوز إدغام اللام في النون لقرب مخرجيهما، والأصل الإدغام في المخارج المتقاربة.

ورد في المقتضب في **(بَاب الإدغام فِي المقاربة وَمَا يجوز مِنْهُ وَمَا يمْتَنع)**: " والإدغام **فِي الضَّاد والشين أَبْعَد لما ذكرت لَك من تراخي مخارجها وَهُوَ جَائِز** وَهُوَ فِي النُّون قَبِيح نَحْو هَنَّرَي هَنَّحْن إِذا أَردت هَل نرى وَهل نَحن وَذَلِكَ **لِأَنَّ النُّون تُدْغَم فِي خَمْسَة أَحرف لَيْسَ منهنّ شيءٌ يدغم فِيهَا وَاللَّام أَحد تِلْكَ الْحُرُوف فاستوحشوا من إِدغامها فِيهَا** إِذ كَانَت النُّون لَا يدغم فِيهَا غَيرهَا وَهُوَ جَائِز على قبحه **وإِنَّما جَازَ لقرب المخرجين** " [٨٠]

ونفهم من كلام المبرد في هذا الموضع أنه يرى أن الأصل في الإدغام أن يكون في المخارج المتقاربة، وإذا حصل بين المخارج المتباعدة، كما هو الحال بين الضاد والشين، فهو جائز على بعد، فالمبرد في مواضع متعددة من كتابه (المقتضب) يجعل الجائز درجات، **فهناك الجائز الحسن**[٨١]، **والجائز الجيد**[٨٢]، **والجائز على قبح**[٨٣]، **والجائز على بعد**[٨٤] والإدغام بين الضَّاد والشين **جائز على بعد**، لتباعد مخرجيهما، والإدغام بين النون واللام جائز على الرغم من أن النُّون تُدْغَم فِي خَمْسَة أَحرف لَيْسَ منهنّ شيءٌ يدغم فِيهَا وَاللَّام من هذه الْحُرُوف التي يُستوحش أن تدغم في النون، لكنه يجوز أن تدغم فيها لقرب مخرجيهما.

يقول سيبويه: "ألا ترى أن النون قد تُدغَم مع اللام حتى تبدَل مكانها لام، وذلك لقربها منها"[٨٥] فمن المصطلحات المهمة في درس الإدغام (المتقاربان) والمتقاربان ما كانا من مخرج واحد مثل الدال والتاء، أو اتصفا بصفة واحدة مثل الجهر في الدال والزاي. [٨٦]

إذن الأصل في الإدغام[٨٧] **في جانب منه** أن يكون بين الحروف ذات المخارج المتقاربة؛ فالصوتان المتقاربان يكون تقاربهما من حيث صفتهما الصوتية كالتقارب في المخرج أو الهمس والجهر أو غير ذلك من الصفات.

وذلك لأن الإدغام نوع من تقريب الصوت من الصوت، وهو ما أكده ابن جني بقوله:": "والمعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت؛ ألا ترى أنك في قطّع ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني حتى نبا اللسان عنهما نبوة واحدة وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدغمه في الآخر [٨٨]

وقد عرف الإدغام صاحب كتاب (توضيح المقاصد والمسالك) في فصل (الإدغام) بأنه:" أن تأتي بحرفين ساكن ومتحرك من خرج واحد بلا فصل، ويكون في المثلين **وفي المتقاربين**، وفي كلمة وفي كلمتين، وهو باب مُتَّسع[٨٩]

إذن الأصل في الإدغام أن يكون بين الحروف المتماثلة والحروف المتقاربة، أما الحروف ذات المخارج المتباعدة فيصعب أن يحدث بينها الإدغام، وإن جاز فهو جائز على بعد، أو جائز على قبح، كما هو الحال في رأي المبرد.

– يجوز نصب الفعل بعد (أو) في كل مَوضِع تكون فيه على معنى "حَتَّى"أو "إِلَّا" والأصل أن تكون عاطفة.

يقول المبرد أثناء حديثه عن **(أو)** : " **وَهِي تكون للْعَطْف** فتجري مَا بعْدهَا على مَا قبلهَا كَمَا كَانَ ذَلِك فِي الِاسْم إِذا قلت ضربت زيدا أَو عمرا **وَيكون مضمرا بعْدهَا أَن إِذا كَانَ الْمَعْنى إِلَّا أَن يكون وَحَتَّى يكون** وَذَلِكَ قَوْلك أَنْت تضرب زيدا أَو تكرم عمرا على الْعَطف وَقَالَ الله عز وَجل **{ستدعون إِلَى قوم أولي بَأْس شَدِيد تقاتلونهم أَو يسلمُونَ}** أَي يكون هَذَا أَو يكون هَذَا فَأَما الْموضع الَّذِي تنصب فِيهِ بإضمار أَن فقولك **لألزَمَنّكَ أَو تُقضيني** أَي إِلَّا أَن تقضيني وَحَتَّى تقضيني وَفِي مصحف أبيّ **{تُقاتِلونَهُمْ أَو يُسْلِموا}** على معنى

إِلَّا أَن يسلمُوا وَحَتَّى يسلمُوا... فجملة هَذَا أَن كل مَوضِع تصلح **فِيهِ حَتَّى وَإِلَّا أَن فالنصب فِيهِ جَائِز جيد** إِذا أردْت هَذَا الْمَعْنى **والعطف على مَا قبله مُسْتَعْمل فِي كل مَوضِع**(٩٠)

فالمبرد في هذا الكلام يشير إلى أن الأصل في **(أو)** أن تكون للعطف، **وكونها للعطف هو المستعملٌ في كل موضع،** غير أنها صالحةٌ لأن يُضمر بعدها **(أن)** إذا جاءت بمعنى **(إلا أن)** أو **(حتى)** كما في قولهم

(لألزَمَنّكَ أَو تُقضيني) أَي إِلَّا أَن تقضيني وَحَتَّى تقضيني.

وقول المبرد بأن العطف صالحٌ في كل موضع، يعني أن النصب بعد **(أو)** بـ **(أن)** المضمرة هو نصب **جائز جيد،** لكنه ليس واجبًا، و قد جاء رأي المبرد هذا موافقًا رأي سيبويه الذي يقول: " اعلم أن ما انتصب بعد أو فإنه ينتصب على إضمار أن كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها، ولا يستعمل إظهارها كما لم يستعمل في الفاء والواو، والتمثيل هاهنا مثله ثم. تقول إذا قال لألزمنك أو تعطيني، كأنه يقول: ليكونن اللزوم أو أن تعطيني."(٩١) ثم يقول:"**ولو رفعت لكان عربياً جائزا** "(٩٢)

ورأي سيبويه و المبرد في هذا الموضع، وهو الذي يقضي بأن نصب الفعل بعد **(أو)** بـ **(أن)** المضمرة **جائز** قد جعله بعض العلماء **واجبًا**.يقول صاحب كتاب**(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)** أثناء حديثه عن **(نواصب المضارع)** في مسألة نصب الفعل بعد **(أن)** المضمرة: " ينصب الفعل بأن المضمرة **وجوبًا** في خمسة مواضع: أحدها: بعد لام الجحود... الثاني: بعد "أو" التي بمعنى "حتى" أو "إلا"(٩٣)

وما يعنينا في هذا الموضع أن المبرد قد جعل النصب بعد **(أو)** جائزا لأنه يرى أن (أو) الأصل فيها أن تكون عاطفة، والأصل مستعملٌ في كل موضع.

– يجوز استخدام الماضي في باب الجزاء بدلا من المضارع، فيكون دالاً على الاستقبال بمعنى المضارع،والأصل استخدام المضارع في باب الجزاء.

جاء في المقتضب في **(بَاب مسَائِل المجازاة وَمَا يجوز فِيهَا وَمَا يمْتَنع مِنْهَا)**: " **تَقول إِن تأتني آتِك وَإِن تأتني فلك دِرْهَم هَذَا وَجه الْجَزَاء** وموضعه كَمَا قَالَ عز وَجل **{إِن ينْتَهوا يغْفر لَهُم مَا قد سلف وَإِن يعودوا فقد مَضَت سنة الْأَوَّلين}** فَالْأَصْل الْفِعْل وَالْفَاء دَاخِلَة عَلَيْهِ لِأَنَّهَا تُؤَدِّي مَعْنَاهُ لِأَنَّهَا لَا تقع إِلَّا وَمعنى الْجَزَاء فِيهَا مَوْجُود يَقُول الرجل قد أَعطيتك درهما فَتَقول فقد أُعْطِيك دِينَارا أَي من أجل ذَلِك وَيَقُول لم أُغثَ أمس فَتَقول فقد أَتَاك الْغَوْث الْيَوْم **وَتقول إِن أتيتني فلك درهمٌ لِأَن مَعْنَاهُ إِن تأتني وَلَو قلت إِن أتيتني آتِك لصلح كَمَا قَالَ الله عز وَجل {من كَانَ يُرِيد الْحَيَاة الدُّنْيَا وَزِينتهَا نوف إِلَيْهِم} لِأَن مَعْنَاهُ من يكن** وَكَذَلِكَ لَو قَالَ من يأتني أَتَيْته لجَاز وَالْأول أحسن لتباعد هَذَا عَن حرف الْجَزَاء **وَهُوَ جَائِز**"(٩٤)

وما ذكره المبرد في هذا الموضع يشير إلى فكرة الأصالة والفرعية التي تدور حولها آراء المبرد في كتابه (المقتضب) فهو يؤكد أن قولنا " **إِن تأتني آتِك، وَإِن تأتني فلك دِرْهَم** " هو وجه الجزاء، وهذا القول يدل على أن الأصل في باب الجزاء أن يكون مركبًا كما يأتي:

- **حرف الجزاء + الفعل المضارع (الشرط) + الفعل المضارع (الجواب)**
- **حرف الجزاء + الفعل المضارع (الشرط) + الجملة الاسمية المقرونة بالفاء (الجواب)**

وهذا هو الأصل الذي عبر عنه المبرد **(بالوجه)**، غير أن هذا الأصل، قد يُخالف؛ فيستخدم الماضي في باب الجزاء بدلا من المضارع، لكنه يكون بمعنى المضارع، وهذا ما أكده المبرد حين قال: " **وَتقول إِن أتيتني فلك درهمٌ لِأَن مَعْنَاهُ "إِن تأتني "**

– يجوز الفصل بالاسم بين "إنْ" وما عملت فيه، ويضمر الفعل بينها وبين

الاسم والأصل في الجزاء أن يكون بالفعل.

يقول المبرد في باب (**مَا تحْتَمل حُرُوف الْجَزَاء من الْفَصْل بَينهَا وَبَين مَا عملت فِيهِ)**: " أما **إِنْ إِذا لم تجزم فالفصل بَينهَا وَبَين مَا عملت فِيهِ فِي الظَّاهِر جَائِز بِالِاسْمِ** وَذَلِكَ قَوْله إِنِ اللهُ أمكنني من فلَان فعلت وإِنْ زيدٌ أَتَانِي أكرمته كَمَا قَالَ الشَّاعِر:

(عَاوِدْ هَرَاةَ وإِنْ مَعْمورها خَرَبا...) (٩٥)

وَإِنَّمَا تَفْسِير هَذَا أَنَّك أضمرت الْفِعْل بَينهَا وَبَين الِاسْم فتقديره **إن أمكنني الله من زيد وَإِن خرب معمورها،** وَلكنه أضمر هَذَا وَجَاء بِالْفِعْلِ الظَّاهِر تَفْسِير مَا أضمر **وَلَو لم يضمر لم يجز لِأَن الْجَزَاء لَا يكون إِلَّا بِالْفِعْلِ** وَإِنَّمَا احتملت إِن هَذَا فِي الْكَلَام **لِأَنَّهَا أصل الْجَزَاء** كَمَا تحْتَمل الْألف فِي الِاسْتِفْهَام تَقْدِيم الِاسْم فِي نَحْو قَوْلك أزيدٌ قامَ **لِأَنَّهَا أصل الِاسْتِفْهَام** (٩٦)

ومن الملاحظ أن فكرة (**الأصل**)هي الفكرة الرئيسة في هذا النص، ونوضح ذلك كما يأتي:

- **في حديث المبرد عن (إنْ) وخصوصيتها.** يقول **لِأَنَّهَا أصل الْجَزَاء**
- **في حديثه عن (همزة الاستفهام) وخصوصيتها.** يقول **لِأَنَّهَا أصل الِاسْتِفْهَام**
- **في حديثه عن الجزاء يؤكد أنه لَا يكون إِلَّا بِالْفِعْلِ**؛ فالأصل حرف الجزاء ثم يليه الفعل، والفصل بينهما بالاسم فرع عن هذا الأصل، ولا يجوز إلا بإضمار الفعل بين حرف الجزاء والاسم.

وهذا الكلام موافق لما ورد عند سيبويه الذي يقول : " واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال(٩٧) ويقول:"ويجوز الفرق في الكلام في إن إذا لم تجزم في اللفظ، نحو قوله:

عاوِدْ هَرَاةَ وإِنْ معمورُها خَرِبَا

فإن جزمت ففي الشعر، لأنه يشبَّه بلم، وإنما جاز في الفصل ولم يشبه

لم لأن لم لا يقع بعدها فعل، وإنما جاز هذا في **إن لأنها أصل الجزاء**"[٩٨] ويقول في موضع آخر: " وإنما أجازوا تقديم الاسم في إن لأنها أم الجزاء ولا تزول عنه، فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجز في الحروف الأخر"[٩٩] وشبيه بهذا الكلام ما ذكره ابن السراج حول خصوصية **(إنْ)** ووصفه لها بأنها أم الجزاء أيضًا، والأم هي الأصل. يقول ابن السراج:" وإن جزمت فلا يجوز إلا في الشعر؛ لأنها تشبهُ بـ " **لَم**"، وإنما جازَ هذا في "**إنْ**" **لأنها أم الجزاء لا تفارقه** "[١٠٠]

– يجوز على قبح قلب همزة الممدود الأصلية واوًا والأصل الإبقاء عليها:

ورد في المقتضب: " **وَاعْلَم أَن كل مَمْدُود تثنيه وَكَانَ منصرفا – فَإِن إِقْرَار الْهمزَة فِيهِ أَجود**، نَحْو: كساءان، ورداءان، وَقد **يجوز** أَن تبدل الْوَاو من الْهمزَة فَتَقول: كساوان، ورداوان، وَلَيْسَ بالجيد فَإِن قلت: قراوان فَهُوَ أقبح؛ **لِأَن الْهمزَة أصل**، وَلَيْسَت منقلبة من يَاء أَو وَاو ، **وَهَذَا جَائِز** " [١٠١]

ويقول: وأما ما كان مثل غزاء، وسقاء فالإبدال فيه **جائز**، وليس كجوازه في الأول؛ لأن الهمزتين مبدلتان من ياء أو واو، **وهما أصلان**.وأما ما كان مثل قراء، فقد **يجوز هذا فيه على قبح**؛لأن الهمزة أصل،وليست بمبدلة من شيء"[١٠٢]

فالمبرد **يجيز** على قبح قلب الهمزة الأصلية للاسم الممدود واوًا، وهو في هذا الموضع يتبع سيبويه الذي رأى بأن الإبدال فيها جائز. يقول سيبويه :" وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالإبدال فيها جائز، كما كان فيما كان بدلاً من واو أو ياء، وهو فيها قبيح. وقد يجوز إذا كان أصلها الهمز مثل قراء ونحوه"[١٠٣]

وإجازة سيبويه والمبرد لا يأخذ بها بعض العلماء؛ إذ يرون بوجوب الإبقاء علي الهمزة الأصلية. ورد في شرح ابن عقيل: " وإن جمع الممدود هذا الجمع عومل معاملته في التثنية فإن كانت الهمزة بدلا من أصل أو للإلحاق جاز فيه وجهان إبقاء الهمزة وإبدالها واوا فيقال في كساء علما كساؤون

وكساوون وكذلك علباء **وإن كانت الهمزة أصلية وجب إبقاؤها فتقول في قراء قراؤون** "(١٠٤)

وفي النحو الوافي: " الممدود الاصطلاحي مختوم – دائما– بهمزة قبلها ألف زائدة. فإذا أريد تثنيته **فقد تبقى الهمزة حتما**، وقد تقلب واوا حتما، وقد يجوز فيها الأمران؛ فلها ثلاث حالات. **فيتحتم بقاؤها إن كانت حرفا أصليا من أصول كلمتها**؛ نحو: فراء، وبداء، وخباء...، فيقال في تثنيتها: قراءان، وبداءان وخباءان، بإثبات الهمزة وجوبا: لأنها من بنية الكلمة الأصلية؛ إذ الأصل: قرأ، وبدأ، وخبأ. " (١٠٥)

وما يعنينا في هذا الموضع أن المبرد يرى أن الأصل في همزة الممدود الأصلية أن تبقى، لكنه يجيز قلبها إلى الواو على قبح.

يجوز أن يقوم أحد المفعولين مقام الفاعل في بَاب الْمَفْعُول الَّذِي لَا يذكر فَاعله والأصل نيابة المفعول الأول:

ورد في كتاب **(المقتضب)** في باب **(الْمَفْعُول الَّذِي لَا يذكر فَاعله)** : " وَتقول رفع إِلَى زيد دِرْهَم فيرفع دِرْهَم لِأَنَّك جررت زيدا فَقَامَ الدِّرْهَم مقَام الْفَاعِل، فَإِن أظهرت زيدا غير مجرور قلت أعطي زيد درهما وكسي زيد ثوبا فَهَذَا الْكَلَام الْجيد، وَقد يجوز أَن تَقول أعطي زيدا دِرْهَم وكسي زيدا ثوب لما كَانَ الدِّرْهَم وَالثَّوْب مفعولين كزيد **جَازَ أَن تقيمهما** مقَام الْفَاعِل وتنصب زيدا لِأَنَّهُ مفعول **فَهَذَا مجَاز وَالْأول الْوَجْه** " (١٠٦)

إذن المبرد يرى بجواز رفع أحد المفعولين في باب **(كسا)** إذا قام مقام الفاعل، لكن الأصل عنده أن يُرفع المفعول الأول نيابة عن الفاعل، أما رفع المفعول الثاني فهو جائز وليس بأصل عنده

وهو في هذا الموضع يتفق مع ما أورده سيبويه في (باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعولٌ)يقول سيبويه: "وذلك قولُك: **كُسِيَ عبدُ الله الثوب، وأُعْطَى عبدُ الله المالَ**. رفعتَ عبدَ الله ههنا كما رفعتَه في ضُرب حين قلتَ

ضُرِبَ عبدُ الله، وشَغلتَ به كُسِيَ وأُعْطِيَ كما شغلت به ضُرِب. **وانتصَب الثوبُ والمالُ لأنهما مفعولان تَعدّى إليهما مفعولٍ هو بمنزلة الفاعل، وإن شئتَ قدّمتَ وأخّرتَ فقلتَ كُسيَ الثوبَ زيدٌ، وأُعْطِيَ المالَ عبدُ الله، كما قلت ضرب زيدا عبدُ اللـه.** فأمره في هذا كأمر الفاعل" (١٠٧)

فكلام المبرد في هذا الموضع شبيه بكلام سيبويه، غير أن المبرد أشار إلى أن الوجه رفع المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى، و ما يجيزه سيبويه و المبرد في هذا الموضع مشروط بأمن اللبس عند كثير من العلماء. ورد في **(توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)** أنه لا خلاف في "**جواز**" نيابة المفعول الأول في الأبواب الثلاثة، وأما الثاني فنقل الاتفاق على جواز نيابته في **باب كسا** بشرط أمن اللبس؛ فتقول: "**أُعطِي زيدا درهم**" ولا يجوز نحو: "**أعطي زيد عمرا**" إلا بنيابة الأول لأنه يلبس(١٠٨)

الخاتمة:

- يبرز المطرد من لغات العرب معيارًا يُقاس عليه، فهناك الظواهر النحوية المطردة التي لا يخرج عنها شيء إلا وُصف بالشذوذ.
- المطرد الشائع في لغات العرب قد اعتد به النحاة وجعلوه أصلاً ومعيارًا تستنبط منه القاعدة، غير أن اختيار لغة من اللغات واعتمادها أصلاً يقاس عليه لاطرادها لا يعني قبول هذه اللغة دون غيرها، فما ورد عن العرب حجة وإن لم يكن أصلا يقاس عليه
- من المعايير التي اتخذها المبرد معيارًا للأصل أن بعض الظواهر اللغوية تستحق أن تكون أصلاً بذاتها دون علّة مثل الإعراب الذي هو أصل في الاسم دون علة.
- وضع علماء النحو الظواهر النحوية المتجانسة في أبواب متعددة، وجعلوا لكل باب قاعدة عامة تمثل الأصل، أو ما يُطلق عليه" **أصل**

الباب " وقد اتخذه المبرد في مواضع كثيرة من كتابه "المقتضب" معيارًا للأصل.

- جعل النحاة بعض الظواهر اللغوية أصلاً لتجردها من العلامات؛ ذلك لأن الأصل في نظرهم لا يحتاج إلى العلامة، مثل قولهم المذكر أصل لتجرده من العلامات، والمؤنث فرع عليه.
- كثير من العلماء كانوا يقيسون على الأكثر، ويتخذون من معيار الكثرة أصلا يعتمدونه في الحكم على اللغة، برزت فكرة الأصل أساسًا في القياس عند المبرد، فكان القياس عماد النحو ودعامته في فكره النحوي.
- انشغل المبرد بفكرة الأصالة والفرعية، وأصل الباب النحوي، والجائز الذي لا يُعد أصلاً.
- المعايير التي تحكم على الظاهرة النحوية بالأصالة أو الفرعية تتردد كثيرًا في كتاب "**المقتضب**"، وخصوصًا معيار الاطراد، ومعيار الكثرة، فهما من أهم المعايير التي اتخذها المبرد في الحكم على الظواهر النحوية بالأصالة أو الفرعية.
- من انشغال المبرد بفكرة الأصل جاء انشغاله بفكرة الخروج عن الأصل التي ترددت كثيرًا في "المقتضب".
- من المواضع الجائزة الخارجة عن الأصل في كتاب المقتضب:

➢ يجوز عند المبرد عدم إثبات ياء المتكلم إذا أضفت اسْما إِلَى اسْم مُضَاف إِلَيك والأصل إثباتها

➢ يجوز فصل الألف واللام اللتين للتعريف للضرورة الشعرية والأصل عدم الفصل

➢ يجوز الإدغام في الضاد و الشين على بعد لتراخي مخرجيهما، ويجوز إدغام اللام في النون لقرب مخرجيهما، والأصل الإدغام في المخارج المتقاربة.

- يجوز نصب الفعل بعد (أو) في كل مَوضِع تكون فيه على معنى "حَتَّى" أو "إِلَّا" والأصل أن تكون عاطفة
- يجوز استخدام الماضي في باب الجزاء بدلا من المضارع، فيكون دالاً على الاستقبال بمعنى المضارع،والأصل استخدام المضارع في باب الجزاء.
- يجوز الفصل بالاسم بين "إنْ" وما عملت فيه، ويضمر الفعل بينها وبين الاسم والأصل في الجزاء أن يكون بالفعل.
- يجوز على قبح قلب همزة الممدود الأصلية واوًا والأصل الإبقاء عليها.
- يجوز أن يقوم أحد المفعولين مقام الفاعل في بَاب الْمَفْعُول الَّذِي لَا يذكر فَاعله والأصل نيابة المفعول الأول.

الهوامش والإحالات:

(١) المبرد: إمام النحو أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، البصري، النحوي، الأخباري، صاحب " الكامل " أخذ عن: أبي عثمان المازني، وأبي حاتم السجستاني . وعنه: أبو بكر الخرائطي، ونفطويه، وأبو سهل القطان، وإسماعيل الصفار، والصولي، وأحمد بن مروان الدينوري، وعدة . وكان إماما، علامة، جميلا، وسيما، فصيحا، مفوها، موثقا، صاحب نوادر وطرف .قال ابن حماد النحوي: كان ثعلب أعلم باللغة، وبنفس النحو من المبرد، وكان المبرد أكثر تفننا في جميع العلوم من ثعلب، قلت: له تصانيف كثيرة، يقال: إن المازني أعجبه جوابه، فقال له: قم فأنت المبرد، أي: المثبت للحق، ثم غلب عليه: بفتح الراء .وكان آية في النحو . كان إسماعيل القاضي يقول: ما رأى المبرد مثل نفسه . مات المبرد في أول سنة ست وثمانين ومائتين . انظر: سير أعلام النبلاء، ج ١٣، ص ٥٧٧.

(٢) عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (المتوفي عام ١١٧ هـ الموافق ٧٣٥ م) من أهل البصرة، أحد الأئمة المشهورين في العربية والقراءات القرآنية،: كان من الأئمة العلام المشار إليه في علومهم. قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: أو ل من وضع العربية أبو الأسود الدؤلي ثم ميمون الأقرن ثم عنبسة الفيل ثم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي. انظر: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، دت، ٦/ ٣٩١

(٣) أحد القُرَّاء السبعة، وشيخُ القراءة والعربية، أوحد أهل زمانه، برز في الحروف، وفي النَّحو، وتصدَّر للإفادة مُدَّة، كان من أعلم النَّاس بالقراءات والعربية، والشعر، وأيام العرب، وكانت دفاتره ملءَ بيت إلى السقف، ثم تنسَّكَ فأحرقها، وقد انتهت إليه الإمامة في القراءة بالبصرة، وانتصب للإقراء أيامَ الحسن البصري، وهو من التابعين. انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ٣٤٣/٤

(٤) العلامة، إمام النحو أبو عمر الثقفي البصري . روى عن: الحسن، وعون بن عبد الله بن عتبة، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعاصم الجحدري، وطائفة .أخذ عنه: الأصمعي، وشجاع البلخي، وعلي بن نصر الجهضمي، وهارون الأعور، والخليل بن أحمد، وعبيد بن عقيل، والعباس بن بكار، وولاؤه لبني مخزوم، نزل في ثقيف فاشتهر بهم، وكان صاحب فصاحة وتقعر وتشدق في خطابه، وكان صديقا لأبي عمرو بن العلاء، وقد أخذ القراءة عرضا عن عبد الله بن أبي إسحاق، وابن كثير المكي، وصنف في النحو كتابي: " الإكمال " و " الجامع " . وكان صاحب افتخار بنفسه، قال مرة لأبي عمرو: أنا أفصح من معد بن عدنان . انظر: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز

الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣،، ١٩٨٥ م،ج ٧، ص ٢٠٠

(٥)الإمام، صاحب العربية، ومنشئ علم العروض أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدي، البصري، أحد الأعلام حدث عن: أيوب السختياني، وعاصم الأحول، والعوام بن حوشب، وغالب القطان .أخذ عنه سيبويه النحو، والنضر بن شميل، وهارون بن موسى النحوي، ووهب بن جرير، والأصمعي، وآخرون . وكان رأسا في لسان العرب، دينا، ورعا، قانعا،متواضعا، كبير الشأن، يقال: إنه دعا الله أن يرزقه علما لا يسبق إليه، ففتح له بالعروض، وله كتاب: " العين "، في اللغة . وثقه ابن حبان . وقيل: كان متقشفا متعبدا . انظر: سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ٤٣٠ .

(٦)الأخفش الكبير، شيخ العربية أبو الخطاب البصري، يقال: اسمه عبد الحميد بن عبد المجيد . تخرج به سيبويه، وحمل عنه النحو، لولا سيبويه لما اشتهر، وأخذ عنه أيضا عيسى بن عمر النحوي، وأبو عبيدة معمر بن المثنى، وغيرهما، وله أشياء غريبة ينفرد بنقلها عن العرب، ولم أقع له بوفاة . انظر: سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ٣٢٣

(٧)يونس بن حبيب إمام النحو هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي، مولاهم البصري .أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة . وعنه: الكسائي وسيبويه والفراء، وآخرون . وعاش ثلاثا وثمانين سنة .أرخ خليفة بن خياط موته في سنة ثلاث وثمانين ومائة، وقد لقي عبد الله بن أبي إسحاق فسأله عن لفظة، وكان ليونس حلقة ينتابها الطلبة والأدباء وفصحاء الأعراب . وذكره ثعلب، فقال: جاوز المائة . انظر: سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ١٩٢.

(٨)الفراءالعلامة، صاحب التصانيف أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسدي مولاهم الكوفي النحوي، صاحب الكسائي .يروي عن: قيس بن الربيع، ومندل بن علي، وأبي الأحوص، وأبي بكر بن عياش، وعلي بن حمزة الكسائي . روى عنه: سلمة بن عاصم، ومحمد بن الجهم السمري وغيرهما . وكان ثقة . ورد عن ثعلب أنه قال: لولا الفراء، لما كانت عربية، ولسقطت، لأنه خلصها، ولأنها كانت تتنازع ويدعيها كل أحد . . انظر: سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ١١٩.

(٩) جلال الدين السيوطي، الاقتراح في: علم أصول النحو، قرأه وعلق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦ م، ص ٨٢ .
وانظر: تمام حسان،الأصول، دراسة أبستيمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٢٠٧.

(١٠) السابق، ص ٢١ .

١١ – سهيلة خطاف عبد الكريم، أسباب الجواز في النحو العربي، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد العاشر، العدد الثالث، ٢٠١٢ م، ص ١١

١٢ – ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة،.بيروت، الطبعة الثانية، د.ت، ٣٧٣/١

(١٣) مريم الشوبكي الاصطلاحات النحوية والصرفية عند المبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول، دراسة وصفية تحليلية،، دار الجنان للنشلر والتوزيع، عمان، د. ت، ص ٢٦٥ .
وانظر: نظرية الأصل والفرع،، ص ٣٨

(١٤) شوقي ضيف، المدارس النحوية – دار المعارف – القاهرة ط٨، د.ت، ص ١٨.
وانظر: نظرية الأصل والفرع،، ص ٣٨

(١٥) عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص ١١.
وانظر: نظرية الأصل والفرع،، ص ٣٨

١٦ – ابن مضاء: هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي، نشأ بقرطبة في بيت حسب محبا للعلم، فأخذ عن ابن الرماك في إشبيلية كتاب سيبويه تفهما وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والأدبية ما لا يحصى، وامتد نهمه إلى سائر العلوم من الأصول والهندسة وغيرهما، فكان وحيد عصره، وتولى رياسة القضاء في عهد أمير المؤمنين يوسف بن عبد المؤمن من دولة الموحدين. وله في النحو كتاب "المشرق في النحو" وكتاب "الرد على النحاة" وهذا الكتاب هجم فيه على نحاة المشرق وفند بعض قواعدهم: في اعتبار العامل، وفي توجيه العلل، وفي اعتبار القياس، وفي التعويل على التمارين الفرضية؛ ويحتاج بسط ما في الكتاب إلى تفصيل لا يسعه المقام وكتاب "تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان" وخطأه ابن خروف في هذا الكتاب. انظر: الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، الطبعة: الثانية، دت، ص ٢٣١ – ٢٣٢.

١٧ – محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، دراسة وتحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دت، ٥٧/١

١٨ – السابق، ٣٢٥/٣

١٩ – ابن جني، الخصائص، ج٢، ص ١٩٥

٢٠ – السابق، ج٢، ص ١٩٥

(٢١)أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، كتاب العدد في اللغة المؤلف، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر / عدنان بن محمد الظاهر الطبعة :الأولى،دار الكتب العلمية، ١٩٩٣، ص ٧٨.

(٢٢) ابن عصفور علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، ط١، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٢،: ١/٥٥٠.

(٢٣) شرح جمل الزجاجي، ١/٥٥٠.

(٢٤) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح: تحقيق : كاظم بحر المرجان، الطبعة الأولى – ١٩٨٢، دار الرشيد للنشر – بغداد، ١١٠٩/٢ .

انظر : موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنبرية، القاهرة .دت، ٨/ ١١٨

انظر : جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دت، ٢٣٢/٤

(٢٥) شرح المفصل، ٨/ ٣٢

انظر: جلال الدين بن أبي بكر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط ٢، ١٣٦٠ هـ، ج١، ٣/ ٢٤٨

(٢٦) أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، التكملة، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان. دار النشر: عالم الكتب، ٨٦

وانظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة: علي حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م، ٢٠٢ .

(٢٧) عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م، ١ / ٢٣٧

(٢٨) ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ٢٠٢

(٢٩) جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢١١/١

(٣٠)السابق، ٢٨٢/٢

(٣١) حسن خليل الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، ط١، ٢٠٠١ م، ص ٢٦ .

(٣٢)محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء [المؤلف: محمد بن سلام الجمحي (المتوفى: ٢٣٢هـ) المحقق: محمود محمد شاكر الناشر: دار المدني – جدة، ١٤/١، وانظر: محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (المتوفى: ٣٧٩هـ) طبقات النحويين واللغويين . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف ٢٠١٤ م، ٣١

(٣٣)عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى، القاهرة، دت، ٨٤/١

(٣٤) أحمد سليمان ياقوت، الكتاب بين المعيارية والوصفية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ٥٨ .

(٣٥) حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ١١٦ .

(٣٦) أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت
١٩٧٢، ٤٦٨/٣

(٣٧) ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن،، ط ٣، ١٩٨٥م، ص ٤٥ .

(٣٨) أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٤، ٣٣٥ .

وانظر: نظرية الأصل والفرع،، ص ٣٨

٣٩ – محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦م، ٢٣٣/١

٤٠ – السابق، ٣/ ٢٠١

٤١ – السابق، ٢٠٨/٤

٤٢ – السابق، ١٩٣/٢

٤٣ – السابق، ٢، ٣٥٣

٤٤ – السابق، ١/ ٢٢٧ – ٢٣٣

٤٥ – البيت من ديوان رؤبة بن العجاج، رؤبة بن عبدالله العجاج بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي (ت ١٤٥هـ) تحقيق: وليم بن الورد البروسى، دار ابن قتيبة – الكويت، قصيدة هاجَكَ مِنْ أَرْوَى كَمُنْهاضِ الفَكَكْ .

٤٦ – السابق، ٢٠٧/٤ – ٢٠٨

٤٧ – السابق، ٢٠١/٣

٤٨ – المقتضب، ١٩٣/٢

(٤٩) المقتصد في شرح الإيضاح، ١١٠٩/٢

وانظر: شرح المفصل، ٨/ ١١٨ . وانظر: همع الهوامع، ٢٣٢/٤

٥٠ – المقتضب، ٤٦/٢
٥١ – السابق، ٧٤/٢
٥٢ – السابق، ٢ / ١٩٩– ٢٠٠
٥٣ – السابق، ٢ / ٢١٠
٥٤ – المقتضب، ٢ / ٢٦٩
٥٥ – السابق، ٤ / ٢٥٢

انظر: – عبد القادر بن عمر البغدادي،(المتوفى ١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة:، ١٩٩٧، ١/ ٣٦٤

– يوسف بن أبي سعيد الحسن عبد الله بن المرزبان السيرافي أبو محمد، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح هاشم – طه عبد الرؤوف سعد، ١٩٧٤، ١/ ٤٤٠

– الشيخ خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ٢/ ١٧٩

– موفق الدين يعيش بن علي و شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، دت . ٢/ ١٢

– سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، دت، ٢/ ٢١٤

– أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر،بيروت، ١٣٠٠ هـ، ١٢/ ٤٢٤ "عمم"

– محمود بن أحمد بن موسى العيني بدر الدين، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، تحقيق: علي محمد فاخر– أحمد محمد توفيق السوداني – عبد العزيز محمد فاخر، ط١، ٢٠١٠ م،، ٤/ ٢٢٤

– أبو زيد الأنصاري، كتاب النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط١، ١٩٨٠م، ص١٩.

٥٦ – المقتضب، ١٨١/٢ – ١٨٢
٥٧ – السابق، ٣٢٠/٣
٥٨ – السابق، ٣ / ٣٠٩
٥٩ – المقتضب، ٣ / ٣٢٧
٦٠ – السابق، ٢/ ٤٦
٦١ – السابق، ٤ / ٣٩١
٦٢ – السابق، ١ / ١٤٢

٦٣ – السابق، ١ / ٢٢٧
٦٤ – المقتضب، ١ / ٢٤١
٦٥ – السابق، ١ / ٢٤٨
٦٦ – السابق، ٢ / ٤٤–٤٥
٦٧ – السابق، ١ / ١٤٢
٦٨ – السابق، ٢ / ٤٩
٦٩ – السابق، ٢ / ٥٠
٧٠ – السابق، ٢ / ١٢٤
٧١ – المقتضب، ٢ / ١٩٦
٧٢ – السابق، ٢ / ١٩٨
٧٣ – السابق، ٤/ ٢٥٠
٧٤ – المقتضب، ٤/ ٢٥٠
٧٥ – الكتاب، ٢/ ٢١٤
٧٦ – شرح المفصل، ص١٢.
٧٧ – المقتضب، ١/ ٨٣– ٨٤،وهذا الرجز لغيلان بن حريث في (الدرر)١/ ٢٤٥؛ والكتاب ٤/ ١٤٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥
٧٨ –، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،، (٤٦٢/١)
٧٩ – توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (٤٦٠/١)
٨٠ – المقتضب، ١/ ٢١٤
٨١ – السابق، ١/ ٢٠٩
٨٢ – السابق، ٢/ ٢٩
٨٣ – السابق، ٣/ ٢١١
٨٤ – السابق، ١/ ٢١٤
٨٥ – الكتاب، ٢/ ٣٦٩
(٨٦) أضاف المجودون المتأخرون مصطلح: المتجانسين، وهما ما اتفقا مخرجًا، وأما المتقاربان فهما ما اتفقا صفة لا مخرجًا. انظر: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد (وزارة الأوقاف/ بغداد، ١٩٨٦م) ٣٩٦.
(٨٧)الإدغام وسيلة من وسائل العربية للتخلص من المتماثلات

انظر: الطراز، يحيي بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمنى، تحقيق: عبد الحميد هنداوى، المكتبة العصرية . ببيروت سنة النشر: ٢٠٠٢ م، ٣: ٥١-٥٢.

(٨٨) الخصائص، ٢/ ١٤٠ .

(٨٩) توضيح المقاصد والمسالك، ١٦٣٨/٣

(٩٠) المقتضب، ٢/ ٢٨ - ٢٩

(٩١) الكتاب، ٣ /٤٦

(٩٢) السابق، ٣ /٤٧

(٩٣)أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٤ /١٥٧ - ١٥٩

(٩٤)المقتضب، ٢/ ٥٩

(٩٥) شطر البيت من أبيات خمسة لشاعلر من أهل هَراة، لسان العرب، ١٥ / ٣٦١ (هرا)، وهو بلا نسبة في شرح المفصل، ٩ / ١٠

(٩٦)السابق، ٢/ ٧٤

(٩٧)الكتاب، ٣/ ١١٢

(٩٨)السابق، ٣/ ١١٢

(٩٩)السابق، ١/ ١٣٤

(١٠٠)الأصول، ابن السراج، ٢/ ٢٢٣

[١٠١] - المقتضب، ٣/ ٨٧

[١٠٢] - المقتضب، ٤/ ٦

١٠٣ - الكتاب، ٣/ ٣٥٢

١٠٤ - شرح ابن عقيل، ٤/ ١٠٩

١٠٥ - عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط ١٥، دت، ٤/ ٦١٧

١٠٦ - المقتضب، ٤/ ٥٠ - ٥١

١٠٧ - الكتاب، ١/ ٤١

١٠٨ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ٢/ ٦٠٨

مصادر البحث ومراجعه:

مصادر البحث:

محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦م .

مراجع البحث:

١- إبراهيم أحمد السامرائي، من سعة العربية دار الجيل –، بيروت، ط١، ١٩٩٤م

٢- أحمد سليمان ياقوت، الكتاب بين المعيارية والوصفية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠.

٣- أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ١٩٧٢ .

٤- أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٤ .

٥- أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، كتاب العدد في اللغة المؤلف، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر / عدنان بن محمد الظاهر الطبعة: الأولى،دار الكتب العلمية، ١٩٩٣

٦- أبو زيد الأنصاري، كتاب النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط١، ١٩٨٠م.

٧- أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، د ت.

٨- أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، التكملة، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان. دار النشر: عالم الكتب، د.ت.

٩- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٣٠٠ هـ

١٠- أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك

١١- تمام حسان، الأصول، دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو – فقه اللغة – البلاغة، دار الثقافة، البيضاء، ط ١، ١٩٨١ م .

١٢- جلال الدين السيوطي

- الأشباه والنظائر في النحو، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط ٢، ١٣٦٠ هـ

- الاقتراح في: علم أصول النحو، قرأه وعلق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦ م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق:أحمد شمس الدين،دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان،دت.

١٣- ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة،.بيروت، الطبعة الثانية، د .ت.

١٤- حسن خليل الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، ط١، ٢٠٠١م.

١٥- حسين محمد محمد حسن،الأصلية والفرعية في النحو العربي، رسالة دكتوراة في الآداب، إشراف: أ.د. طاهر سليمان حمودة – أ.م.د. محمد أحمد محمود حسن – أ.م.د. محمود عثمان أبو سمرة، كلية الآداب جامعة سوهاج، ١٩٨٦ م .

١٦- حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١.

١٧- ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة: علي حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م .

١٨- رؤبة بن عبدالله العجاج بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي (ت ١٤٥هـ)، ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد البروسى، دار ابن قتيبة – الكويت.

١٩- سهيلة خطاف عبد الكريم، أسباب الجواز في النحو العربي، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد العاشر، العدد الثالث، ٢٠١٢ م .

٢٠- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، دت .

٢١- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٢٢- شوقي ضيف، المدارس النحوية – دار المعارف – القاهرة ط٨، د.ت.

٢٣- الشيخ خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٠م .

٢٤- الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، الطبعة: الثانية، دت

٢٥- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط ١٥، دت.

٢٦- عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م

٢٧- عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب المؤلف: تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م

٢٨- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الطبعة الأولى، دار الرشيد للنشر – بغداد، ١٩٨٢.

٢٩- عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠.

٣٠- ابن عصفور علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، ط١، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٢.

٣١- محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (المتوفى: ٣٧٩هـ) طبقات النحويين واللغويين . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف ٢٠١٤ م

٣٢- محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء] المؤلف: محمد بن سلام الجمحي (المتوفى: ٢٣٢هـ) المحقق: محمود محمد شاكر الناشر: دار المدني – جدة

٣٣- محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، دراسة وتحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دت.
٣٤- محمود بن أحمد بن موسى العيني بدر الدين، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، تحقيق: علي محمد فاخر- أحمد محمد توفيق السوداني - عبد العزيز محمد فاخر، ط١، ٢٠١٠ م .
٣٥- مريم الشوبكي الاصطلاحات النحوية والصرفية عند المبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول، دراسة وصفية تحليلية،، دار الجنان للنشلر والتوزيع، عمان، د. ت.
٣٦- موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنبرية، القاهرة .دت
٣٧- ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن،، ط ٣، ١٩٨٥م.
٣٨- يحيي بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمنى، الطراز، تحقيق: عبد الحميد هنداوى، المكتبة العصرية . ببيروت، د ت.
٣٩- يسرية محمد إبراهيم، الأصالة والفرعية في النحو العربي، المكتبة الأزهرية للتراث، الجزيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م .
٤٠- يوسف بن أبي سعيد الحسن عبد الله بن المرزبان السيرافي أبو محمد، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح هاشم - طه عبدالرؤوف سعد، ١٩٧٤.